تعايش الثقافات والهوية الوطنية في المجتمعات الخارجة من الحرب: الموصل نموذجاً*

Savaş Sonrası Toplumlarda Kültürlerin Ve Ulusal Kimliğin Bir Arada Bulunması Mosul Örneği

Doç. Dr. Waleed SALIM**

الملخص

يشهد تاريخ مدينة الموصل أنها مدينة قابلة للتعايش والاندماج، إذ إنها على مدى أكثر من أربعة عشر قرناً سكنها اجناس واديان وطوائف مختلفة، ورغم ذلك لم تشهد أي حالة اقتتال أو عنف اهلي بين مكوناتها المختلفة، وهو ماطبع شخصية المدينة وأهلها بالاعتدال والتعايش والتشارك والاندماج، الامر الذي يعني أن السلم المجتمعي متجذر في التكوين الثقافي لمجتمع الموصل.

بيد أن الإشكالية تكمن في أنه بعد احتلال داعش للمدينة انقسم المجتمع الموصلي والعراقي عمودياً وافقياً تبعاً لتقسيم داعش للمجتمع الموصلي عمودياً وافقياً، وزاد في هذا الانقسام ما اسهمت به بعض السياسات والاجراءات الحكومية اللامسؤولة ، الأمر الذي زاد شرخ الهوية الوطنية وتفكك اللحمة المجتمعية،وهو مافسرته الاجراءات الادارية التمييزية لمؤسسات الحكومتين الاتحادية والمحلية تجاه من بقي في المدينة والمستمرة ليومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: التعايش، التصالح، العيش المشترك، الاندماج، الهوية، التنوع ، الأديان، المذاهب.

Abstract

Establishing coexistence and reconciliation, and then integration into divided societies and post-war ones cannot be achieved if there is no valuable peace in the cultural structure of community. The sustainability of peace requires a pre-culturally valuable psychological preparation to relinquish and resist hatred, extremism, and violence, and to re-engineer the values of community peace, and the engineering of community memory, which dedicates the state of peace, specifically since the value-based peace rooted in the culture of community means that hatred, extremism and violence are extraneous emergency for that community. The research starts from the ground that the personality and cultural structure of the community of the city of Mosul can coexist and integrate, and that since its inception, and till today, its history has not witnessed any civil conflict or violence among its various components.

Keywords**:** *Reconciliation, Coexistence, integration, Identity, Diversity, Religions.*

* Makale Gönderim Tarihi: 25.03.2018 – Makale Kabul Tarihi: 19.05.2018

** Doç. Dr., Musul Üniversitesi, Siyasi Bilgiler Fakültesi,
e-posta: waleedsalim2020@gmail.com

المقدمة

إن إحلال التعايش والتصالح ومن ثم الاندماج في المجتمعات المنقسمة والمجتمعات الخارجة من الحرب لايمكن أن يتحقق إن لم يكن هناك سلماً قيمياً في التكوين الثقافي للمجتمع، إذ إن استدامة السلام تتطلب استعداداً نفسياً قيمياً ثقافيا مسبقاً، لنبذ ومقاومة الكراهية والتطرف والعنف وأعاده هندسة قيم السلم المجتمعي وهندسة الذاكرة المجتمعية بما يكرس حالة السلام، لا سيما وأن السلم القيمي المتجذر في ثقافة المجتمع يعني أن الكراهية والتطرف والعنف هي حالة طارئة دخيلة على المجتمع.

وبقدر تعلق الأمر بمدينة الموصل فإن المدينة منذ نشأتها الأولى سكنها خليط متنوع من الاثنيات والأديان والمذاهب، ولم تشهد طوال تاريخها أي حالة إقتال أو عنف أهلي بين هذا التنوع، الأمر الذي طبع المدينة بشخصية معتدلة متسامحة متعايشة مندمجة، فهي مدينة قابلة للتعايش والاندماج وهي الفرضية ذاتها التي انطلق منها البحث.

بيد أن الإشكالية تكمن في أنه بعد احتلال داعش للمدينة انقسم المجتمع الموصلي والعراقي عمودياً وافقياً تبعاً لتقسيم داعش للمجتمع الموصلي عمودياً وافقياً، وزاد في هذا الانقسام ما اسهمت به بعض السياسات والاجراءات الحكومية اللامسؤولة ، الأمر الذي زاد شرخ الهوية الوطنية وتفكك اللحمة المجتمعية، وهو ماظهر بشكل جلي بعد تحرير المدينة في انقسام هوياتي حاد للمجتمع الموصلي من ناحية، وانقسام مجتمعي حاد لهوية محددة على اساس النزوح والبقاء في المدينة من ناحية ثانية، وهو مافسرته الاجراءات الادارية التمييزية لمؤسسات الحكومتين الاتحادية والمحلية تجاه من بقي في المدينة والمستمرة ليومنا هذا.

ولتفسير وتوضيح ما جاء في الفرضية والإشكالية تم تقسيم البحث إلى مايأتي:

اولاً: التنوع الاثني والديني لمدينة الموصل

ثانياً: جدلية التعايش والاندماج والهوية

ثالثاً: جدلية التعايش في الموصل : الممكنات والتعقيدات.

اولاً: التنوع الاثني والديني لمدينة الموصل

يؤرخ ياسين بن خير الله الخطيب لمدينة الموصل بالقول "إنها رابع بلد بعد الطوفان، وهي مدينة قديمة كبيرة واسعة[1] وهي احدى قواعد بلاد الاسلام قليلة النظير كبراً وعظماً وكثرة خلق، ومحط رحال الركبان، ومنها يقصد إلى جميع البلدان، فهي باب العراق وباب خراسان، وقيل: بلاد الدنيا العظام ثلاثة نيسابور لأنها بلاد الشرق، ودمشق لأنها بلاد الغرب والموصل لأن القاصد إلى الجهتين قلما لا يمر إلا بها""[2]، ويؤرخ أبي زكريا الأزدي المتوفى سنة ٩٤٥م بالقول ""ويسكنها أجناس مختلطة""[3]، ويذكر القس سليمان صائغ ""كانت الموصل قبل الفتح الإسلامي قليلة العمران ليس فيها إلا محلتان يسكن أحدهما المجوس من

١ ياسين بن خير الله الخطيب، منية الأدباء في تاريخ الموصل الحدباء، تحقيق سعيد الديوه جي،(الموصل، مطبعة الهدف، ١٩٥٥)، ص٣١.
٢ المصدر نفسه، ص٣٢.
٣ أبي زكريا الأزدي، تاريخ الموصل، تحقيق: علي حبيبة، (القاهرة، لجنة احياء التراث الإسلامي، ١٩٦٧)، ص ٢٧.

Waleed SALIM

الغرب والأخرى الجرامقة من النصارى"" ثم زاد عمران الموصل بعد الإسلام بالقبائل العربية المختلفة""[٤]، ""وتشكل القبائل العربية القديمة ثلثي أهل الموصل والثلث الآخر هم من الأمم والطوائف الآرامية""[٥]، (وبحسب الأب سهيل قاشا) ""فإن الموصل تميزت عبر حقب التأريخ بتعداد العناصر البشرية التي سكنتها، وقد عاشت هذه العناصر أزمنة طويلة متجاورة مشتركة المصالح وعانت من الظروف السياسية والحضارية أوضاعاً متشابهة""[٦]

وتشكل الموصل لوحة فسيفسائية إذ تضم بين جنباتها تعدد اثني وديني طبع المدينة بطابع فريد في ملامحه، وهي بهذا التنوع تكاد تكون صورة مصغرة للعراق فمن ناحية الأثنيات يسكنها العرب والكرد والتركمان والشبك وكلدان وآشوريين (أثوريين) وغيرهم، ومن ناحية الأديان يسكنها المسلمون والمسيحيون واليهود والصابئة والأيزيديون وغيرهم، ""وفي العصور المتأخرة سكن الموصل قوم من التركمان""[٧]، وسكن الأكراد نواحي الموصل والايزيدية ثم الشبك والباجوان (باجوران)[٨].

واستناداً إلى تقرير مديرية الأمن العامة العراقية لعام ١٩٧٧ والمعتمد على إحصاء ١٩٧٧[٩] فإن التركيب الديني للعراقيين يتكون من(٩٦،٧٠ ٪) مسلمون، و(٢،١٤ ٪) مسيحيون ، و(٠،٨٦ ٪) ايزيديون و(٠،١٤ ٪) صابئة ،و(٠،٠١ ٪) يهود ، و(٠،٠١ ٪) اخرى،و(٠،١٤ ٪)غير مبين[١٠].

ويشكل معامل صافي التنوع الديني لمدينة الموصل(٠ ٪) إشارة إلى أن المدينة تشهد تنوعاً دينياً كاملاً يمثل ١٠٠٪ في حين يشكل معامل صافي التنوع في دهوك وبغداد (٠،٢١ ٪ و ٠،٦٨ ٪) على التوالي بينما تأتي محافظتي كركوك وأربيل في معامل صافي التنوع الديني (٠،٨٣ و ٠،٨٨)على التوالي في حين تأتي بقية المحافظات بنسب تتراوح بين (٠،٩٢ الى ٠،٩٩ ٪)[١١]

وبذلك تنفرد مدينة الموصل بأعلى معامل تنوع ديني في العراق إذ يأتي بنسبة ١٠٠٪ ، ويشكل المسلمون في مدينة الموصل (٩٥٣،٣٩٨) بنسبة ٨٩،٣٧ ٪ من مجموع سكان الموصل بينما يشكل المسيحيون (٥٣٩٤٥)نسمة بنسبة ٤،٩٪ من مجموع سكان الموصل، ويشكل اليهود (٩) نسمة بنسبة (٠٠٠١ ٪)، بينما يشكل الأيزيديون (٨٩٧٠٢) بنسبة (٨،١٦ ٪)، والصابئة (١٢٥) نسمة بنسبة (٠،٠١ ٪) وديانات أخرى ٣ نسمات أيضاً بنسبة (٠،٠٠٠٢ ٪) وديانات غير مبينة (٢٦٢٧) نسمة بنسبة (٠،٢٤ ٪)[١٢].

واستنادا إلى ما تقدم فإن الأيزيدون يأتون بعد المسلمين من حيث العدد في مدينة الموصل، إذ إن غالبية الأيزيديون في العراق يعيشون في الموصل[١٣] ويأتي المسيحيون بعدهم من حيث العدد إذ يعيش( ) مسيحيو العراق في الموصل[١٤].

٤ القس سليمان صائغ، تاريخ الموصل، ج١ ،(مصر، المطبعة السلفية، ١٩٢٣)، ص٥١.
٥ المصدر نفسه، ص ٥٣.
٦ الأب سهيل قاشا، الموصل في القرن التاسع عشر: دراسة سياسية ١٨٣٤-١٩٠٩، (ط١) ،(بيروت، التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١٠)، ص١٦٤.
٧ القس سليمان صائغ ، ص ٥٣.
٨ المصدر نفسه، ص٥٥.
٩ أورده: رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق ماضيها وحاضرها، ج٣، (ط١)،(دبي، مركز المسبار للبحوث والدراسات، ٢٠١٦)، ص٢١٨-٢٨٦.
١٠ رشيد الخيون، ص ٢٢٠.
١١ تقرير التوزيع الديني للسكان العراقيين، مديرية الأمن العامة، جدول رقم٨ ، في: رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، ص ٢٤١.
١٢ تقرير التوزيع الديني للسكان العراقيين، جدول رقم٥ و٦، ص ٢٢٨-٢٢٩.
١٣ رشيد خيون، ص٢٣٠ .
١٤ المصدر نفسه، ص٢٢٤

أما من ناحية التركيب القومي فإن المدينة تشهد تنوعاً كبيراً إذ يقطنها العرب والكرد والتركمان والأكراد الفيليين والأرمن والسريان إذ بلغ مجموع المسلمين في الموصل (٩٥٣،٣٩٨) نسمة منهم (٧٩٥،٨٣٤) نسمة بنسبة(٨٣ ٪) عرباً ، و(١٤٢،٨٧٥) نسمة بنسبة (١٥ ٪) أكراداً ، و (٩،٤٧٧) نسمة بنسبة (١ ٪) تقريبا تركمان و(٢٤٠٨) نسمة بنسبة(٠،٢٥ ٪) أكراد فيليين، و(٢١) نسمة بنسبة (٠،٠٠٢٢ ٪) من السريان، و(٨) نسمة بنسبة(٠،٠٠٠٨٣ ٪) من الارمن[١٥].

أما المسيحيون فيبلغ عددهم (٥٣،٩٤٥) نسمة منهم (٥٢،٥٠٥) نسمة بنسبة(٩٧٪) من العرب، و (١١٥٦) نسمة(٢ ٪) من السريان،و(٩٤) نسمة(٠،١٧ ٪)اكراد، و(٦٨) نسمة (٠،١٢٪) أرمن، و(٧) نسمة (٠،٠١٢٪) تركمان، و(٧) نسمة (٠،٠١٢٪) اكراد فيلية[١٦].

في حين يشكل الايزيديون (٨٩،٧٠٢) نسمة منهم (٨٩،٣١٥) نسمة بنسبة(٩٩ ٪) من العرب (حسب التقرير) و (٢٩٨) نسمة بنسبة(٠،٣٢ ٪)من الكرد، و(٦٧) نسمة بنسبة(٠،٠٧٤ ٪) أكراد فيلية، و(٢) تركمان بنسبة(٠،٠٠٢٢ ٪)، و(١) سريان بنسبة(٠،٠٠١١ ٪)، و(١) ارمن بنسبة(٠،٠٠١١ ٪)[١٧]

وعليه فإن وجود تلك النسب المشار إليها أعلاه، وهذا التنوع وتجلياته في القيم والعادات والسلوك والمأكل والازياء على مدى قرون يدلل بما لاشك فيه على أن الموصل كانت تتمتع بدرجات عالية من السلم القيمي، وأن المدينة في الاصل وفي التكوين الطبيعي لشخصيتها وشخصية ساكنيها إنها مدينة قابلة للتعايش، ولما كانت كذلك لقرون طويلة فإن ذلك يدلل بما لايقبل الشك أن المدينة معتدلة ومتسامحة ومتعايشة ومندمجة، وإلا ما كان هذا التنوع فيها منذ قرون، كما أن تاريخها يؤكد ذلك حين يؤشر عدم وجود اقتتال وعنف اهلي بين ساكنيها رغم اختلافاتهم العرقية والدينية والمذهبية، وحجر الأساس في هذه العملية برمتها هو قبول الآخر كما هو واحترام خصوصيته هي التي تولد الاستعداد المسبق للتفاهم والعيش المشترك وتؤسس للسلم القيمي.

ثانياً: جدلية التعايش والاندماج والهوية

ان التعايش بين الثقافات يعبر عن جدلية دينامية ايجابية بين التعايش والاندماج والهوية، وأن هناك سلسلة محكمة الترابط والتنظيم بين هذه المفاهيم، إذ لا يمكن لأحدها أن يتجاوز الآخر فالتعايش هو طريق للاندماج، والأخير طريق للهوية، وبدون هذه السلسة لن تكون هناك هوية وطنية متماسكة.

فالتعايش بين الثقافات هو عملية تكيف الثقافات وتفاعلها في ضوء احترام خصوصية الآخر والتسامح معه والاستعداد المسبق للتخلي عن بعض القيم واحلال قيم جديدة محلها تنمو في ظل منظومة جديدة من التفاهمات والثقافة المشتركة التي تعمل على توحيد الكل المختلف وتجميعهم حول طريقة للحياة والعيش المشترك[١٨]، ومن ثم فإن التكيف بهذا المعنى هو علاقة تحويلية ديناميكية تعمل على تنمية الاستعدادات المسبقة لاحترام الآخر والتفاعل معه ومن ثم العيش المشترك والمصير المشترك، والتكيف وإن

١٥ تقرير التوزيع الديني للسكان العراقيين، ص ٢٦٧.
١٦ المصدر نفسه، ص ٢٦٨.
١٧ المصدر نفسه، ص ٢٦٨.
١٨ Bhikhu Parekh, Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory, 2nd(ed.), (New York, Palgrave Macmillan, 2006), p.219.

Waleed SALIM

عنى التخلي عن بعض الثقافة القديمة واحلال جديدة محلها، فإنه لا يحدث بوتيرة واحدة بقدر ما يحدث بوتائر مختلفة، ففي اللحظة التي تبقى بعض جوانب الثقافة ثابتة فإن جوانب اخرى منها تتغير جزئياً وببطء، حيث تتيح لأعضائها الوقت الكافي لتمثل التغيرات وتعديل المواقف تبعاً لذلك ومن ثم تشكل الثقافة الجديدة والهوية على أسس جديدة[١٩].

وهذا التشكيل الجديد للثقافة هو تعبير مرادف عن الاندماج القيمي الذي يصدر عن وجود القناعة والقبول (ولو بالحد الأدنى) بين الجماعات المختلفة حول القيم والغايات الأساسية العليا وإجراءات ووسائل تحقيقها، واساليب وترتيبات تسوية الاختلافات والصراعات[٢٠]، ومن ثم فإن هذا الاندماج القيمي هو الأصل في الاندماج القومي الذي يعمل على صهر الجماعات المختلفة عرقياً ودينياً ولغوياً في كل أكثر تكاملاً، وإخراج ولاءات الجماعات المختلفة من حيز الضيق المستمد من الجماعة إلى نطاق أوسع يشمل الأمة أو المجتمع وإنشاء الهوية الوطنية[٢١]، وبهذا فإن الاندماج القيمي هو المحرك الأساسي في كل أنواع الاندماج الاخرى (القومي، السياسي، الإقليمي)[٢٢].

ولما كانت الهوية (حسب هنتينكتون) هي إحساس الفرد أو الجماعة بالذات أو الكينونة التي تميز فرد عن آخر وجماعة عن أخرى[٢٣]، فهي شعور بانتماء الجماعة إلى شيء مشترك يميزهم عن غيرهم ويعبر عن ذاتهم ويوحدهم تجاه الآخر[٢٤]، فهي وعي الذات من خلال وعي الآخر[٢٥]، أو وعي الذات من خلال (نحن) و(هم)، ومن ثم هي تعبير عن الإحساس بالانتماء المشترك من خلال وعي الذات الجمعية[٢٦]، فهي وعي تراكمي بالذات والآخر وليست مُجرد موروث ثقافي وحضاري ثابت، بل هي تركيب جدلي متحرك متطور ومتجدد وهي من خلال تحديد العلاقة بين الإنسان والأرض تصبح علاقة سياسية بين الوطن والمواطن والسلطة السياسية[٢٧].

والهوية توفر قدراً كبيراً من التماسك وقوة الترابط وإمكانيات الحركة والفاعلية، بما تحمله وما تمثله في الذاكرة التاريخية والثقافية والاجتماعية والفكرية وحتى الاقتصادية للجماعة الاجتماعية[٢٨].

---

١٩ Bhikhu Parekh, ibid., p. 149.

٢٠ Myron Weiner, Political Integration and Political Development, in: Claude E. Welch (ed.), Political Modernization: A reader in Comparative Political Change, 2nd(ed.),(California,Duxbury Press, 1971), p.p. 188-189.

٢١ Myron Weiner, ibid., p.p. 183-186.

٢٢ ibid., p.p. 180-195.

٢٣ صموئيل هنتنكتون، من نحن: التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة: حسام الدين خضور،(ط)١، (دار الرأي للنشر، دمشق، ٢٠٠٥)، ص٢٧.

٢٤ Roger Scruton, The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought, 3rd (ed.), (New York, Palgrave Macmillan, 2007), p.p. 316-317.

٢٥ محمد عابد الجابري، الهوية-العولمة-المصالح القومية، سلسلة أوراق عربية، (ط)١،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص١٥.

٢٦ Bhikhu Parekh, op.cit., p. 265.

٢٧ عبد الاله بلقزيز، نقد الخطاب القومي، (ط)١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠) ، ص ١٢٧.

٢٨ عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول: التنمية السياسية وبناء الأمة، (ط)٢ ،(القاهرة ،جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٣٠٢.

وبالمحصلة فإن التعايش الثقافي هو حصيلة معادلة (التعايش + الاندماج = الهوية) والسؤال الذي يطرح نفسه: هل كانت هذه المعادلة متمثلة في مدينة الموصل؟.

إن استعراض ما قدمه المؤرخون والباحثون (كما مر بنا) يؤشر أن المدينة تضرب جذورها عمقاً في التأريخ، كما إنها تشكل لوحة فسيفسائية في تركيبها وتنوعها العرقي والديني، وهي بذلك تمثل تعدد وتنوع لا حدود له في المقدسات والقيم والعادات والتقاليد والأفكار والسلوك، بيد أن كل هذا التنوع لم يسجل على طول تأريخ المدينة أي حالة اقتتال أهلي بين مكوناتها منذ وجودهم وسكنهم المدينة وإلى يومنا هذا، مما طبع المدينة بشخصية متعايشة مندمجة، ولو أنها لم تكن كذلك لما استمر هذا التعدد والتنوع والعيش المشترك بين كل الجماعات المختلفة عرقيا ودينياً والتي تشكل المجتمع الموصلي.

وحسب الأب سهيل قاشا فإن الموصل ""تميزت عبر حقب التأريخ بتعدد العناصر البشرية التي سكنتها، وقد عاشت هذه العناصر أزماناً طويلة متجاورة مشتركة المصالح وعانت من الظروف السياسية والحضارية أوضاعاً متشابهة، ومن ناحية أخرى فقد ساعد نظام الملل العثماني الذي أباح لكل طائفة دينية أن تستقل بشؤونها الطائفية والاجتماعية ليكون لدينا مجتمعاً موحداً واصبح من المتعذر دراسته على أساس قومي أو ديني""[٢٩]

لذا لم تشهد الموصل خلاف عقائدي بين أتباع المذهبين الاسلاميين، أو بينهم وبين أتباع الأديان الاخرى، وقد لاحظ بعض الرحالة الأجانب أن المشاكل الدينية لم يكن لها أثر في علاقات الطوائف الدينية المختلفة، وانصهار الجميع في بوتقة الحياة الاجتماعية المشتركة[٣٠]، ""وقد لاحظ الميجرسون الذي زار الموصل متنكراً في أواخر ق ١٩ إن أفراد هذه الطوائف يفسرون تآلفهم مع بعضهم بأنهم على إختلاف أديانهم (فإنهم) عرب في الاحساس واللغة ويرتبطون برابطة السكن في المدينة وهي رابطة قوية وملمح تراص في مدن الشرق""[٣١].

وفي هذا يؤرخ القس سليمان صائغ وينقل عن الرحالة أبي الحسن الاندلسي (النصف الثاني من القرن السادس الهجري "" وأهالي الموصل على طريقة حسنة يستعملون أعمال البر ... وعندهم اعتدال في جميع معاملاتهم""، ""مع شجاعة ومروءة ومحبة لا تميز ملةٍ ولا نِحلَّةَ، وقد ثبت توادهم في ظروف كثيرة""[٣٢]، وهو ما طبع شخصية المدينة وأهلها بطابع الاعتدال والتعايش والتشارك، فعلى الرغم من تعدد الأعراق والأديان فيها، فلا نجد فيها منطقة سكنية واحدة محصورة على دين أو مذهب أو عرق معين، فتختلط مناطق تلكيف والحمدانية وبعشيقة وزمار وسنجار وتلعفر وبقية مناطق وأطراف المدينة في أعراقها وأديانها ومذاهبها، فلا توجد منطقة للمسلمين حصراً او للمسيحين أو الأكراد ...الخ، بل نجد في كل منطقة وحي وقضاء وناحية اختلاطا بين الاعراق والاديان، ويسرد الاب سهيل قاشا في تأريخه للمدينة ""ويقول نيبور الذي زار الموصل عام ١٧٦٦ حالة النصارى في الموصل أحسن بكثير من حالة النصارى في بقية بلدان الامبراطورية العثمانية فإنهم سعداء وعلى وئام تام مع المسلمين""[٣٣].

٢٩ الاب سهيل قاشا، الموصل في القرن التاسع عشر، ص ١٦٤.
٣٠ المصدر نفسه، ص١٦٥.
٣١ المصدر نفسه، ص١٦٦.
٣٢ القس سليمان صائغ، تاريخ الموصل، ص٣٣٥.
٣٣ الاب سهيل قاشا، الموصل في القرن التاسع عشر، ص ١٦٦.

لذا كان الاعتدال والتعايش والاندماج طابع ثابت لشخصية المدينة، فهي لم تعرف طوال تاريخها أي صراع وعنف أهلي بين مكوناتها بمختلف أطيافهم وأعراقهم وأديانهم بالرغم من أنها عانت اكثر من مرة من عدم الاستقرار السياسي، ويؤرخ الأب قاشا ""وكان لتولي آل الجليلي السلطة في الموصل لأكثر من قرن من الزمن تجسيد حقيقي لهذه الروح، فهم بتفهمهم الكامل لظروف الطوائف المختلفة وإتباعهم سياسة محايدة متوازنة ازاءها، قد دعموا سلطتهم بالحصول على ولاء المدينة بأسرها بدلاً من ولاء طائفة دينية معينة""[٣٤].

وظهرت هذه الهوية الوطنية بشكل جلي في حصار نادر شاه للموصل عام ١٧٤٣م "" حيث أظهر الموصليون مسلمون ومسيحيون مدى تعاونهم وصمودهم سوية بوجه العدو... فقد كان المسيحيون يسهمون في هذه العملية مساهمة كبيرة حتى أن المسلمين يعترفون لهم بفضلهم في ثبات المدينة بوجه العدو كما اظهروا في مواقف مختلفة شجاعة فائقة""[٣٥].

وفي عام ١٢٥٩ ميلادية كان في الموصل ١٦ كنيسة لليهود و٥٨ بيعة للمسيحين وكان عدد المسيحين (٤٣٠٠٠) ثلاثة واربعون ألف نسمة، واليهود (٣٦٠٠٠) ستة وثلاثون ألف نسمة[٣٦]، وكانت دار المعلمين هي المدرسة الوحيدة في الموصل وكانت تضم ثلاث صفوف قوامها ١٥٠ طالباً فيهم العربي والكردي والتركي والمسلم والمسيحي واليهودي[٣٧].

كما شهد تاريخ المدينة تلاحما واندماجاً بين مكوناتها تجاوز حدود الاثنيات والأعراق والمذاهب ليصل إلى حدود الأثنية وأماكن العبادة، فمثلاً في عشرات المناطق في داخل مدينة الموصل نجد دور عبادة المسلمين لا تبعد سوى عشرات الامتار عن دور عبادة المسيحين، فكنيسة الساعة الأثرية في الموصل لا يفصلها عن الجامع النوري الكبير سوى أقل من مائة متر (وكلاهما فجرهما داعش) وفي مناطق أخرى الحدود الفاصلة بين الإثنين بضع عشرات من الامتار.

من ناحية أخرى يعرف الموروث الشعبي لمدينة الموصل اندماجاً قل نظيره، فالموروث الشعبي الموصلي يعرف بعض الأكلات(الزبيبية، الخشيشة، خبز العباس) التي تطهى وتوزع على الجيران والمعارف والفقراء والمحتاجين أيام عاشوراء فقط، وهي طقوس معروفة في وسط وجنوب العراق. ناهيك عن مساحة التعايش في المدينة سواءً دينياً أم مذهبياً أم قومياً وربما حلات المصاهرة في المجتمع الموصلي تجاوزت حدود العرقية والمذهبية وأحياناً حتى الدينية والشواهد المجتمعية على ذلك كثيرة، فضلاً عن العلاقات الاقتصادية بين أبناء كل المكونات تلك العلاقات التي لا تعرف حدود الهويات الفرعية بتاتاً، وكانت بل واستمرت حالات الشراكة الاقتصادية بين أبناء كل مكونات المدينة على الرغم من كل الأعمال الإرهابية التي تقصدت المدينة بالتدمير والتخريب ونسيجها الإجتماعي بالتمزيق والتفتيت، وحتى عندما رزحت المدينة تحت طغيان الإرهاب الداعشي استمرت بعض تلك الشراكات والعلاقات بعد أن أخذت طابعا سريا، فضلاً عما قامت به بعض العوائل الموصلية من الحفاظ على ممتلكات العوائل المسيحية المجاورة لها في السكن قبل وحتى بعد تحرير المدينة من دنس إرهاب داعش، وربما ما قامت به بعض العوائل

٣٤ المصدر نفسه، ص١٦٦.
٣٥ المصدر نفسه، ص١٦٧.
٣٦ ياسين بن خير الله الخطيب، منية الأدباء في تاريخ الموصل ، ص٦٧.
٣٧ الاب سهيل قاشا، ص١٢٠.

الموصلية التي تمكنت من تخليص وتهريب بعض الفتيات الايزيديات التي إختطفهن داعش لهو مثال حي على التلاحم والتراص بين أبناء المدينة.

واستناداً إلى ما تقدم يمكن القول ان هناك تعايشاً ثقافياً عرفته الموصل منذ نشأتها الأولى قاد إلى اندماج مجتمعي بين كل مكوناتها طبع المدينة بهوية وطنية محلية-موصلية (إن جاز التعبير) اختفت معها كل الولاءات البينية والذاتية لصالح الولاء لهوية واحدة جامعة، فالكل متمسك بمدينته رغم كل جراحها وآلامها.

ثالثاً: جدلية التعايش في الموصل : الممكنات والتعقيدات

القول بأن الهوية هي تعبير عن العيش المشترك والإحساس بالانتماء المشترك هو صورة ثانية للتعبير عن التجانس القيمي بين الجماعات الاجتماعية، فعلى مدى قرون طويلة ورغم تبدل وتغير وتعاقب كثير من الحكومات والنظم السياسية والدول على حكم مدينة الموصل، لكن تعايشها استمر وهو ما يوحي بوجود تجانس قيمي بين قيم الثقافات المختلفة، أو بالأحرى نسقاً ثقافيا عاماً احتوى بين جنباته كل قيم الثقافات المتعددة التي استوطنت المدينة، أسهم في بناء سلم قيمي واستقرار مجتمعي.

بيد أن هذا السلم القيمي والاستقرار المجتمعي انتفى بما احدثه داعش داخل المدينة بعد احتلالها، فداعش يدعي بهتاناً أنه يمثل الإسلام ويمثل المذهب السني من الإسلام، ويعتقد(داعش) بعقيدة منحرفة أنهم وحدهم (كتنظيم) يمتلك الصواب المطلق وكل ما سوى ذلك من أديان ومذاهب وأفكار ومعتقدات بأنها باطلة ويجب إزالتها، لذلك راح ينظر للمجتمعات والدول والنظم بأنها كافرة، وأن المسلمين في هذه المجتمعات يتأرجحون بين الردة والكفر وكلاهما يوجب قتلهم، ويزعمون أنهم بمنهجهم هذا أنهم على الحق، لذلك يوجبون إبادة وإزالة كل ما يعترض عقيدتهم وفكرهم وسلطتهم من أفراد ومجتمعات وحكومات ودول، فلم يسلم من شرهم وارهابهم كل العراقيون بمختلف مذاهبهم وقومياتهم واديانهم، بيد أن باحتلالهم مدينة الموصل دمروا السلم القيمي ووأدوا التجانس المجتمعي فقسموا المجتمع الموصلي عمودياً وأفقياً، فعموديا قسموا المجتمع إلى مذاهب وأديان وأعراق، وأفقياً قسموا المجتمع إلى ""الأخوة المؤمنين"" (دواعش)، والى ""العوام""(كل من لايتبعهم ولايؤمن بفكرهم وعقيدتهم ويشمل ذلك كل شرائح وفئات المجتمع من موظفين وجيش وشرطة وتجار...الخ لذلك أتخنوا فيهم القتل) فأهلكوا بربرية قذرة البشر والشجر والحجر.

وبفعلهم هذا تمزقت الهوية الوطنية للمدينة والنسيج الاجتماعي للمجتمع الموصلي والعراقي على حدٍ سواء، ونتيجة لردة الفعل العكسية والعاطفية ساد العداء بين مختلف الهويات الفرعية للنسيج المجتمعي العراقي من ناحية وبين كل الهويات وهوية المدينة من ناحية أخرى مما زاد في شرخ الهوية، فأنقسم المجتمع العراقي على أساس انقسام المجتمع الموصلي عمودياً وافقياً، عموديا على أساس الهوية الفرعية(سني شيعي مسيحي ايزيدي ...الخ)، وافقياً على أساس المكان الجغرافي (النازحين- الرازحين)، ولم يسلم من بقي في المدينة(الرازحين) من دفع ومازال يدفع ثمن فاتورة كل تلك الانقسامات، فالمجتمع العراقي والنازحين وسياسات الحكومة، كانت ومازالت ترى في الرازحين أنهم متعاونون مع داعش، بل إن أثار السياسات الحكومية صنفت من بقي في المدينة(الرازحين) بين ثلاث فئات(داعشي، مناصر، محايد)،

ولم تصنف أحداً أنه مقاوم، علماً أن الغالبية العظمى ممن بقي في المدينة هم مقاومون لفكر وعقيدة داعش، ودليل ذلك أن جميع العوائل امتنعت عن إلحاق اولادها بالمدارس خوفاً عليهم من مناهج التعليم الداعشية، فضلاً عن رفض المعلمين الالتحاق بالمدارس حرصاً على عدم نشر مناهج التعليم الداعشية، وكذلك فعل طلاب الجامعات واساتذتهم ولم يلتحق إلا من كان من مؤيديهم واتباعهم، والبعض ممن أكرهوا تحت تهديد السلاح لاسيما الاطباء، وجدير بالذكر أن قسم من المعلمين والمشرفين التربويين واساتذة الجامعات والاطباء دفعوا حياتهم ثمناً لرفضهم مناهج تعليم داعش ورفضهم التعاون معه، وما مساندة اهل المدينة (الرازحين) للقوات الامنية والتعاون معها في عمليات تحرير المدينة والابلاغ عن أماكن تجمعات واسلحة داعش إلا دليل على مدى مقاومة أهل المدينة لعقيدة وفكر داعش.

من زاوية أخرى فأن الانقسامات العمودية والافقية للمجتمع العراقي والموصلي انعكست سلباً في زيادة شرخ الهوية الوطنية، إذ شهدت المدينة بعد التحرير انقسام هوياتي حاد بين مكوناتها الاثنية والدينية والمذهبية، بل شهدت انقسام هوياتي حاد في داخل الهوية الواحدة(المكون السني) على أساس البقاء والنزوح من المدينة، مما انعكس على علاقات بينية سلبية تارة، وعلى عدم استعداد للتعامل مع الاخر تارة أخرى، وكانت فرضية النازحين ترى أن كل من بقي في المدينة إما داعشي أو مؤيد لداعش، ومن ثم فإن كل مالحق بالنازحين من أذى وخسائر مادية ومعنوية يحمل وزرها من بقي في المدينة، في حين كانت فرضية الرازحين ترى أن كل من نزح من المدينة كان سبباً في ترك داره خالية مما أوجد موطئ قدم لعناصر داعش المحليين والأجانب في التواجد وسط الاحياء السكنية بين الأهالي مما عرضهم للخطر وسبب لهم الكثير من المعاناة النفسية والجسدية والاقتصادية، ومن ثم ترى فرضية الرازحين أنه لولا بقاء الرازحين بأعداد كبيرة في المدينة لما أخذت قضية تحرير المدينة طابعاً دولياً، ومن ثم فإنه لو لا بقائهم لما بقي جدار قائم في المدينة.

ومن ناحية أخرى أسهم هذا الانقسام الهوياتي والسياسات الحكومية التمييزية في زيادة الهوة في هذا الافتراق الهوياتي الحاد بين مكونات المدينة حتى بلغ الامر في عدم تقبل الاخر وعدم الاستعداد النفسي للنازحين للتعاون والتعامل مع من بقي في المدينة وهذا ما أشره برنامج تدريبي تأهيلي الماني لإعادة التفكير بعد داعش في الموصل(٣٨)

وبدلاً من أن تقوم الحكومة بواجباتها (ثلاثية الأمن والدفاع والاقتصاد)تجاه المدينة وأهلها على اعتبار أن حماية المدينة والدفاع عنها من أهم واجباتها تجاه مواطنيها، إذ أن ثلاثية نجاح النظام السياسي والدولة تتوقف على قدرتها على فرض سلطتها على جميع أراضيها، وقدرتها على حماية مواطنيها داخل حدودها، وقدرتها على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي لمجموع شعبها[٣٩]، وبلا شعور بالمسؤولية الوطنية راحت السياسات الحكومية تسهم في تمزيق النسيج الاجتماعي وتزيد من شرخ الهوية، فهي لم تكتفِ باتهام المجتمع الموصلي(الرازحين) بالتعاون مع داعش، بل زادت الامور سوءاً بعدم صرف المستحقات المالية لجميع قطاعات الموظفين (والتي كانت قد اوقفتها منذ احتلال داعش للمدينة) وبذلك تكون قد اسهمت في زيادة معاناة مواطنيها بدل التخفيف عنهم ، وبعد عمليات التحرير وعلى الرغم من مباشرة موظفي القطاع الحكومي مزاولة وظائفهم بعد أن اثبتت عمليات التدقيق الامنية والاستخبارية بسلامة

٣٨ Metin Tolen, Rethinking after isis in Iraq, Dortmund University, 15-24 October 2017

٣٩ Nazneen H. Barman, Failed State, in: Mark Bevir(ed.), Encyclopedia of Governance, (London, sage Publications, 2007), p.p. 307-308.

موقفهم الامني إلا أنها لم تأمر بصرف مستحقاتهم المالية المتوقفة منذ ثلاث اعوام، بل إنها على الرغم من مباشرة قسم كبير من موظفيها في القطاع الحكومي لوظائفهم منذ مايقارب إثنا عشر شهراً إلا انها لم تأمر بصرف رواتبهم الشهرية لحد الان رغم ثبوت سلامة مواقفهم الامنية، وزادت الطين بلة حين مارست بعض الوزارت(على سبيل المثال لا الحصر) مثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإيقاف جميع معاملات الترقيات العلمية والترفيعات والعلاوات لأساتذة وموظفي جامعة الموصل المتواجدين في الموصل(الرازحين) وابقائها سارية المفعول على من هم خارج الموصل(النازحين) ، وبذلك تكون السياسات الحكومية اللامسؤولة تماثل داعش في زيادة شرخ الهوية الوطنية وتمزيقها.

من زاوية أُخرى أسهم عدم التجانس السياسي بين مختلف القوى السياسية تارةً، وبين القوى السياسية التي تمثل المدينة تارةً أخرى، وزيادة حدة السجال السياسي بين المختلفين، وافتقاد المؤسسة العسكرية لعقيدة عسكرية وطنية، والفساد السياسي والمالي، والتدخلات الاقليمية والدولية، جميعها أسهمت في تأخر تحرير المدينة لثلاث سنوات، كما أسهمت في زيادة الفجوة وتعميق الحدود البينية الفاصلة بين الهويات، مما أسهم في تمزيق أوصال النسيج المجتمعي الموصلي والعراقي على حدٍ سواء.

فهذا الشرخ الهوياتي وتمزيق الهوية الوطنية عمودياً وأفقياً وما لحق بها من تشظي وتفتيت وإثخان بالجراح لايمكن له ان يمحى بسهولة من الذاكرة الهوياتية والمجتمعية، بل محوها يتطلب جهداً جماعياً يؤديه النظام السياسي والمجتمع والافراد ومؤسسات المجتمع المدني لإعادة بناء الثقة والشراكة ومن ثم بناء سلام مستدام بين المكونات.

وهذا الجهد يتطلب برامج إعادة تأهيل ""جميع فئات وشرائح المجتمع، وتلبية احتياجاته الأساسية مثل الذات والأمن والرفاه المادي، والتركيز على الاندماج الاجتماعي الدائم بدل من الاندماج الاجتماعي المؤقت""[٤٠]، لذلك يتطلب الأمر مساهمة مجموعة واسعة من التخصصات شاملة للإنسان والمجتمع والمدينة ببناها السياسية والاقتصادية والثقافية – المجتمعية، ناهيك عن بناها الخدمية، تستوجب درجات عالية من التفهم والتسامح والمسألة والحساب والتعويض، وهي جهود وإن كانت مساراتها متقابلة (من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى) إلا أنه يفترض غير متعارضة وغير متقاطعة.

إذ تتطلب من النظام أن يعيد النظر بنمط ونوع ثقافته السياسية التي يبثها للمجتمع والتي يبتغي من ورائها نمطاً محدداً للتنشئة الاجتماعية، وهو ما يتطلب إعادة النظر بسياسات ونوع التعليم الذي يجب أن يتضمن أساسيات التربية على قيم المواطنة وهي ما تتفقده مناهج التعليم العراقية، فضلاً عن إعادة التأهيل أو بالأحرى إعادة هندسة الذاكرة المجتمعية بما يؤسس لمرحلة جديدة تتجاوز الماضي مع التأكيد على المساءلة والحساب وعدم الإفلات من القضاء لمن يثبت تورطه بأعمال العنف، ""فمرحلة الآلام والجراح لا يمكن تجاوزها ما لم يشعر المتضررون أن معاناتهم مأخوذة بنظر الاعتبار، وما لم يتم تعويضهم وضمان أمنهم الإنساني والاقتصادي والمجتمعي، فإنهم غير مستعدين للتصالح أو نسيان الماضي""[٤١].

٤٠ Kimberly A. Maynard, Social Reintegration in Post-Conflict Societies, After the war is over, what comes next, Conference on Promoting Democracy, Human Rights, and Reintegration in Post-Conflict Societies October 30-31, 1997, p. 5.

٤١ David Bloomfield, Teresa Barnes and Luc Heyse (Editors),Reconciliation After Violent Conflict, International Institute for Democracy and Electoral Assistance 2003, p.26.

فسياسية ""مقاس واحد يناسب الجميع""[٤٢] غير صالحة للتطبيق في ظل هكذا أوضاع، فالنظام السياسي أمامه مهمة كبيرة ينبغي أن ينجزها بدقة عالية وبالوقت المناسب، ففي الوقت الذي تضع السلطات العامة مخططاتها لإعادة تأهيل المجتمع، وتوجه برامجها نحو تحقيق أهدافها المرسومة بما ينشئ مساحة واسعة للتفاهم والتسامح والتعايش وإعادة الاندماج بين مكونات المجتمع، فإن هذا الأمر بالمقابل يتطلب استعدادات للتفاهم والتسامح والتصالح بين مكونات المجتمع من القاعدة إلى القمة(النسق الصاعد) لإعادة الاندماج، بيد أن ذلك ينبغي أن لا يجري بعيدا عن مخططات وسياسات الحكومة، إذ يقترض منها أن تجعل كل حركات ونشاطات الجهات الفاعلة المحلية تجري وتقوم ضمن الأطر العامة والأهداف المرسومة التي وضعتها، وهو ما يتطلب قرارات شجاعة وسياسات ذكية ومبادرات حساسة ومتفهمة تبادر بها السلطات العامة نحو المجتمع (النسق النازل)[٤٣] .

من ناحية أخرى فإن ترك الأمر برمته على الحكومة(النسق النازل) هو أمر غير صحيح، إذ إن من الوهم الاعتقاد بأن التسامح والتعايش والتصالح المفروض من القمة سيولد تلقائياً خطوات فردية نحو التصالح، إذ أن الثقة لا يمكن فرضها بالمراسيم والقوانين، فالنسيان القانوني غير مقبول لدى المتضررين، وتشير التجارب التاريخية الى أن العفو الذي أصدرته فرنسا وهولندا ضد المتعاونين مع الألمان بعد الحرب العالمية الثانية بقصد التسريع من إجراءات المصالحة المجتمعية ودفن الماضي، لم تلمس قلوب وروح كثير من مواطنيها المتضررين[٤٤]، لذا يأتي تحقيق العدالة والمساءلة والحساب شروط ضرورية وملحة لاستعادة النظام الأخلاقي المجتمعي، وهو ما يستدعي من الحكومتين الاتحادية والمحلية في بغداد والموصل التسريع من اجراءات المحاسبة والمساءلة والتعويض من ناحية، وسياسات هندسة التعايش والاندماج وهيكلة الذاكرة المجتمعية من ناحية أخرى، لزيادة اللحمة الاجتماعية من جهة، وإعادة صياغة الهوية الوطنية بما يحقق وحدة المجتمع ووحدة ولائه بوحدة هويته الوطنية من جهة اخرى، بيد أن الواقع العراقي يؤشر أن السياسات الحكومية تعمل على زيادة شرخ الهوية بدلاً من وحدتها وشواهد ذلك كثيرة فعلى سبيل المثال لا الحصر يمنع قبول طلبة الموصل(الذين لم يغادروها اثناء احتلال داعش) في الجامعات العراقية وحصر قبولهم على جامعات الموصل فحسب وهو يمثل خرقاً واضحاً للدستور العراقي في مادتيه(١٤ و ١٦) اللتان تشيران الى المساواة وتكافؤ الفرص بين العراقيين، وهو أمر يدخل بشكل أو اخر ضمن زيادة الانقسام العمودي والافقي للمجتمع العراقي.

من جهة أخرى فإن النسق النازل لا بد أن يؤثر بشكل أو آخر في سلوكيات ومواقف الأفراد وإن كان بنسب ضئيلة، لذا فإن النسقين الصاعد والنازل هما أمران أساسيان لتحقيق إعادة تأهيل الإنسان والمجتمع من أجل سلام مستدام ومن أجل مصالحة أكثر استدامة على المدى الطويل، إلا أن ذلك ينبغي أن يتم بشكل متكامل وأن لا يكون على حساب بعضها البعض (طغيان أحد النسقين على الآخر) لذلك فإن مهمة النظام أو السلطات العامة ليست سهلة، وتتطلب حنكة في استخدام المنهج المناسب والتوقيت المناسب والأدوات المناسبة لإدارة إحياء الاندماج الهوياتي للمكونات وتحقيق سلام مستدام على المدى البعيد.

إذ إن عملية إعادة التأهيل تتضمن التعامل مع جملة متناقضات تتطلب دقة في المعالجة فهي:

٤٢ David Bloomfield, op.cit., p. 26.
٤٣ Ibid, p. 26.
٤٤ Ibid, p. 26.

أولاً: تتعامل مع ثلاث مفارقات، فهي من ناحية تجمع بين آلام الماضي وبين الانفتاح على أمل ومستقبل سلام مستدام على المدى البعيد، ومن ناحية ثانية تجمع بين الاعتراف بالحقائق كما هي وبين المساءلة والمحاسبة والعقاب، ومن ناحية ثالثة تتطلب معالجة أخطاء الماضي مع تصور لسلام مستدام مشترك.

وثانياً: إن عملية إعادة التأهيل تتضمن أبعاداً شتى منها ما هو ايديولوجي حين يكون هناك تصور للمصالحة والتعايش وفقاً لتصورات ايديولوجية فكرية أو دينية محددة، ومنها ما هو متعلق ببعد قانوني حين ترى منظومة حقوق الإنسان أن التسامح والتعايش يتأتى من خلال تنظيم التفاعل الإيجابي عبر منطق سيادة القانون على الجميع ومنع انتهاك حقوق الإنسان.

لذلك فإن الفرضيات والتصورات أو الإيديولوجيات الأساسية تؤثر تأثيرا جوهريا على صياغة منظومة التعايش والتسامح والاندماج[٤٥]، لذا فإن عملية إعادة التأهيل ليست سهلة من ناحية المنهج، ؟إذ إن النظام السياسي أمام عملية إعادة بناء وتأهيل شاملة تفترض مسبقاً وجود تصورات وخطط لتجاوز المرحلة تتطلب ما يأتي[٤٦] :

١. صياغة رؤية مشتركة لمجتمع عادل ومتكافئ: فعلى الرغم من أن الأفراد قد يكون لهم آراء ومعتقدات سياسية مختلفة إلا أن صياغة رؤية مشتركة لمجتمع عادل ومتكافئ ومنصف ومنفتح ومتنوع هي جزء أساسي في عملية إعادة التأهيل.

٢. الاعتراف والتعامل مع الماضي: فمن أجل عملية مصالحة وتعايش بناءة يتعين على الأفراد والجماعات والمؤسسات الاعتراف بدورهم في صراعات الماضي وقبولهم التعلم منه بطريقة بناءة لضمان عدم التكرار

٣. بناء علاقات إيجابية: بعد الصراعات العنيفة فإن بناء العلاقات الإيجابية أو تجديدها ومعالجة قضايا الثقة والتحامل والتعصب تؤدي إلى قبول الإختلاف وقبول القواسم المشتركة، والتفاعل مع من يختلفون عنا.

٤. إحداث تغيير سياسي وثقافي كبير: إذ إن ثقافة الشك والخوف وعدم الثقة تنهار بتغيير الروابط البينية في علاقات الأفراد مع بعضهم، إذ إن سيادة ثقافة احترام الآخر والثقة به والتسامح معه سيفرز روابط جديدة يصبح بموجبها كل مواطن مشاركاً نشطاً في المجتمع ويشعر بالانتماء له.

٥. إحداث تغيير جوهري سياسي واجتماعي واقتصادي: إذ ينبغي إعادة تقييم بنى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أسهمت في نشوب الصراع ومن ثم إعادة بناء هذه المنظومة ومعالجتها وتحويلها.

٤٥ Brandon Hamper and Grainne Kelly, Reconciliation A working definition Democratic Dialogue, September 2004، (تاريخ الزيارة ١٤،٢،٢٠١٨) www.democraticdialogue.org

٤٦ Grainne Kelly & Brandon Hamper, Coherent, contested or confused? Views on reconciliation in Northern Ireland, Paper presented at "Reconciliation: Rhetoric or Relevance? A roundtable discussion on concepts and practices of reconciliation", Belfast 9 June 2004, p. 10.

بيد أن معطيات الواقع العراقي والسياسات الحكومية المتبعة رغم مضي أكثر من عشرة اشهر على اعلان تحرير مدينة الموصل تؤشر أن الحكومة العراقية غير جادة أو في أقل تقدير غير مراعية للبنود اعلاه فيما يتعلق بمعالجة أثار الماضي وتعويض المتضررين ومعالجة شرخ الهوية من خلال ذلك وعبر تدشين حقبة جديدة من سياسات ادارة التنوع وإعادة هندسة الذاكرة المجتمعية بما يوحد المجتمع بهوية وطنية واحدة تحتوي تفاعل مجموعة متفاعلة من الهويات الفرعية، بل إن السياسات الحكومية ونتيجة للسجال السياسي بين القوى السياسية كانت ومازالت سبباً في تفسخ الروابط البينية بين الهويات وسيادة اجواء عدم الثقة والشك بين المكونات والهويات المختلفة، وبعد أحداث داعش لم يتوقف الامر على الشك وعدم الثقة بل تجاوزها الى الاتهام والعداء، ولم يتغير الحال بعد التحرير، لذا فإن السياسات الحكومية قاصرة بشكل كبير عن تحقيق التعايش والاندماج بين الهويات المختلفة، ومرجع ذلك هو الافتقاد الى سياسات وطنية ناجعة وواضحة لإدارة التنوع في البلاد.

من زاوية ثانية فإن عامل الزمن أمر مهم في أي عملية إعادة تأهيل، إذ إن القرار المتعلق بوقت تطوير عمليات التأهيل والتسامح والتصالح سيؤثر حتماً وبشكل كبير في النتيجة النهائية[٤٧]، فانتهاء الصراع العنيف يضع جدول اعمال معقد جداً، فإعادة بناء الآلية السياسية والخدمة المدنية وضمان الحد الأدنى من الأمن المادي وإقامة قضاء عادل مستقل، ومحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان وتحقيق الاستقرار واعادة البنية التحتية للعملية الاقتصادية، وما إلى ذلك، في كثير من الأحيان يكون من الصعب تحقيقه في وقت واحد، إذ إن المصالح السياسية والاقتصادية قصيرة الأجل قد تؤدي إلى تأجيل اتخاذ تدابير لتسوية النزاعات، أو قد تجبر مجتمع ما بعد النزاع على توجيه جهوده في عدة اتجاهات مما قد يؤثر على عدم منح التعايش والتسامح والثقة والتعاطف الاهتمام الكافي، لذا فإن القرار المتعلق بوقت تطوير عمليات المصالحة سيؤثر حتما تأثيرا خطيرا في النتيجة النهائية، لذا فإن من المهم جداً اختيار التوقيت المناسب لبدء مشاريع التصالح والتعايش التي قد تتطلب اتخاذ بعض القرارات الصعبة، وهنا ينبغي لصانع القرار أن يدرك مايأتي[٤٨]:

١. فهم الوقت أي قراءة وافية للقوى التي تمارس تأثيراً على جدول أعمال الانتقال.

٢. إدراك اهمية التدابير على المدى الطويل.

٣. إدراك أن قاعدة الزمن جزء من العلاج دون تدابير كافية لن تحقق شيئاً من التعايش او التسامح أو التصالح.

بيد أن الاشكالية في الواقع الموصلي بعد التحرير يكشف عن ان السياسات الحكومية لاتدرك أهمية التوقيت في معالجة أثار الماضي، إذ إن التباطؤ في منح التعويضات للمتضررين وعودة النازحين لمناطقهم، وترك المناطق المنكوبة على حالها لاسيما المدينة القديمة، يعني استمرار الاثار النفسية والآم الماضي وذاكرة مجتمعية جريحة لايمكن معها تجاوز اثار الحرب بسهولة ، ممايعني عدم امكانية التصالح والتعايش واستمرار شرخ الهوية الفرعية والوطنية على حد سواء.

٤٧ David Bloomfield, op. cit., p. 27.

٤٨ Ibid. p. 27.

فجهود التسامح والتعايش والتصالح لا يمكن تأجيلها إلى أجل غير مسمى[٤٩]، لذا فإن عملية إعادة التأهيل تفترض تعبئة مجموعة تقنيات ينبغي تفعيلها في المدى القصير والتي من دونها لن يكون هناك تجاوز لآلام الماضي وهي[٥٠]:

١. تحقيق العدالة

٢. التعويض المعنوي والمادي

٣. الاعتراف بأخطاء الماضي

من جهة ثانية فعلى الرغم من أن التسامح والاعتراف بالخطأ وتقصي الحقيقة سيحقق فوائد هامة على المدى القصير لكنها غير كافية للقضاء على الأسباب الكامنة خلف عملية التنازع والصراع، فهي فقط نقطة بداية لوضع الأُسس لعمليات مصالحة ومسامحة أكثر دواماً، إلا أن الأدوات على المدى الطويل مثل التعليم وإعادة هندسة الذاكرة المجتمعية والاعتراف بأخطاء الماضي مهمة جداً وضرورية لأي عملية إعادة تأهيل، لذا فإن من أهم واجبات السلطات العامة إعادة النظر في مناهج التعليم في المجتمعات الخارجة من العنف وكذلك في المجتمعات المنقسمة، فالتعليم القائم على أسس أثنية أو دينية يساعد على إدامة الآراء المتباينة بشكل كبير ويعيق تطوير علاقات هادفة عبر الانقسامات العرقية والدينية[٥١]، لذا فإن تعلم العيش المشترك من أهم واجبات التربية على قيم المواطنة، فمناهج التعليم التي تديرها السلطات العامة العراقية يفترض أن تتضمن عناصر أساسية للتعلم على العيش المشترك مثل العدالة والتسامح والسلام، لذلك ينبغي لهذه المنظومة التعليمية أن تؤدي إلى:

١. تعزيز وفهم أسباب وتداعيات الصراع وما تتركه من أذى في الإنسان والمجتمع

٢. إدخال وتطوير المهارات اللازمة لإعادة بناء العلاقات التي مزقتها الصراعات العنيفة

٣. تطوير فهم الفوارق البينية العرقية والدينية والثقافية، ويجب أن يكون هذا الفهم متجذراً في القيم الأساسية المتعلقة بالثقافة والهوية والطبقة والجنس، لذا فإن التعليم من أجل المواطنة ينبغي أن يكون جزءاً أساسياً من نظام التعليم الحكومي وغير الحكومي، الموحد-الخاص.

ومن ناحية اخرى فإنه لضمان نجاح نظام التعليم من أجل المواطنة ومن أجل التعايش والتسامح لا بد للسلطات العامة العراقية أن تعمل على هندسة الذاكرة المجتمعية وتجنب إعادة تذكر آلام الماضي خشية تعرض السلام الهش للخطر، وينبغي هنا تجنب إفقاد الذاكرة القسري والسريع إذ أن الثقة والتسامح لا يمكن أن تكون بقرار أو قانون، فجراح الماضي لا يمكن أن تلتئم بتشريع القوانين إن لم يصاحبها عمليات إعادة تأهيل الهندسة المجتمعية والنفسية من خلال المساءلة والحساب والعقاب والعدالة والتعويض المادي والنفسي[٥٢]،إذ إن الذاكرة المجتمعية هي سيف ذو حدين فهي من ناحية يمكن أن تقود إلى تعايش وسلام مستدام ويمكن أن تؤدي العكس لا سيما في المجتمعات المنقسمة، حين يعمد صانعوا سياسات الانقسام والخصام إلى ابقاء الذاكرة متقدة ومصدر أساسي للكراهية.

٤٩ David Bloomfield, op. cit., p. 27.

٥٠ Ibid. p. 23.

٥١ Ibid. p. 28.

٥٢ David Bloomfield, op. cit., p. 29.

لذا فإن التعايش يتطلب ذاكرة متسامحة ومتعايشة وهنا يأتي دور السلطات العامة في وضع مناهج تعليم متصالح غير منقسم، يعمل على بناء الثقة واستعادة الأخلاق الشخصية أو إعادة بناء القيم بجانبيها الأدبي - السلوكي والأخلاقي – الاجتماعي، ويعمل على إعادة الاندماج ضمن إطار اجتماعي عام يعمل على بناء سلام مستدام عبر مساقات العدالة والمساءلة والتعويض[٥٣]

من زاوية أخرى فإن عملية التعافي وإعادة تأهيل المجتمع وبناء سلام مستدام لايقع عبئها على الحكومة وسلطاتها العامة فحسب، بل لا بد للمجتمع ومؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بدورها في ذلك بوصفها الفضاء الوسيط بين الفرد والسلطة.

فإعادة الثقة بين الهويات وإعادة تطوير الاعتماد على بعضها البعض لا يمكن له أن يكون دون أن يكون هناك استعداد مسبق لبناء علاقات إيجابية قائمة على وجود رؤية مشتركة لمجتمع متكافئ، وعادل، واعتراف بأخطاء الماضي والعمل على تجاوزها.

إذ إن إعادة بناء الثقة تفترض قبل كل شيء وجود نوايا حسنة بين الهويات التي كانت حتى الأمس القريب غير متصالحة (في الأقل) وهذا يتطلب إعادة بناء مفهوم الأخلاق وإعادة صياغة المبادئ والقيم الموجهة للسلوك الفردي، فتطوير معايير اجتماعية(اعراف وقواعد سلوك) صحيحة أمر ضروري لإقامة أو بناء إيمان جماعي وتوفير الأساس للتفاعل الاجتماعي، إذ بدونها لا يمكن السيطرة على السلوك غير السليم الذي يمكن أن يقوض السلام الهش في بداية تكوينه، لذا فإنه بدون وجود تماسك وترابط قوي بين جماعات الهوية المختلفة، لا يمكن استدامة الثقة المطلوبة لإقامة مجتمع متصالح ومتعايش لتجاوز الآلام الماضي[٥٤].

وتتطلب عملية استعادة الثقة واستدامتها اعتراف جماعات الهوية بأخطائها واعتذارها عن تلك الأخطاء وتقديم كل من ساهم بانتهاك حقوق الإنسان وحقوق الهويات للعدالة، وهو ما يفترض مسبقاً صدق النوايا والاستعداد غير المشروط لتحمل المسؤولية والمحاسبة، وهنا ينبغي للسلطات الحكومية (في بغداد والموصل) والمؤسسات الامنية ومؤسسات المجتمع المدني أن تعمل سوية عبر برامج تثقيفية-اجتماعية لتحفيز الوعي القانوني والمجتمعي لتقوم العشائر والعوائل التي ينتمي أحد افرادها لداعش بتسليمهم للسلطات القضائية، لضمان حسن النية والاستعداد للمحاسبة والمساءلة، التي تعد اللبنة الاولى للتصالح المجتمعي وغرس قيم المدنية والفرد الحر ومن ثم بناء مجتمع مسالم.

وتؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً بالغ الحساسية في هذا الجانب فهي تعد فضاءً لغرس قيم المدنية في المجال العام، فهي تسهم في اقتراح الحلول لكثير من المشاكل العالقة كما تسهم في غرس قيم التعاون وتشكيل قائمة الأولويات في المجتمعات الخارجة من العنف، ومن ثم يمكن أن تكون فضاءً لتوافق الآراء والوصول لرؤية مشتركة لهدف أعلى مشترك هو بناء سلام مستدام[٥٥]

إذ إن وجود مجتمع مدني متنوع وفرد حر هو أحد الأسس المهمة في تعزيز قدرة المجتمعات على إدارة الصراع سلمياً، فالعضوية الشاملة والمتنوعة لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني تعزز أو تخلق

٥٣ Kimberly A. Maynard, op. cit., p.p. 6-9.

٥٤ Kimberly A. Maynard, op. cit., p. 8.

٥٥ Catherine Barnes, Weaving the Web: Civil Society Roles in Working with Conflict and Building Peace, in: Paul van Torgersen (Edited), People Building Peace II: Successful Stories of Civil Society, European Centre for Conflict Prevention, June 2005, p. 18-19.

رأس مال اجتماعي حر، عبر دمج المجتمع بشبكات وروابط قوية وكثيفة تسهم في التقليل من امكانات الاستقطاب السلبي لجماعات الهوية[٥٦].

إذ تعتمد مؤسسات المجتمع المدني استراتيجيات غير قسرية لإقناع الناس في الانخراط في عمليات سلمية تقوم على الحوار والمناقشات لمعالجة المشاكل والتوفيق بين العلاقات المختلفة، إذ يمكنها عبر عملياتها التي تركز على مساعدة الناس العاديين من التعبير عما يحتاجونه من إيجاد أرضية مشتركة يمكن أن تعمل من خلالها على إقامة التعايش السلمي، كما يمكن لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني من خلال تعبئة قوى المجتمع (وسلطة الشعب) من ممارسة ضغوطاً على صناع القرار لتسوية الخلافات سلمياً، كما يمكنها أن تجد معالجات جذرية لمشاكل الصراع لا سيما وأن هذه المنظمات والمؤسسات يمكن أن تكون شاهداً قوياً على الانتهاكات مما يسهم في تقويض الشرعية والسلطة الاخلاقية للمعتدين، واحياناً تحفيز الظروف التي تؤدي الى انهيارها على المدى الطويل[٥٧] ، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساعد في تغيير ديناميكيات النزاع فضلا عن معالجة عواقبه ويمكن أن يتحقق ذلك بشكل فعال بالشراكة مع الآخرين سواء المنظمات الدولية أو المنظمات المحلية[٥٨]، كما يمكن أن تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً سلبياً حين تكون مصعدة للصراع[٥٩]، لا سيما أن الانقسامات العميقة داخل المجتمع تنعكس بدورها في تشكيل منظمات مجتمع مدني مستقطبة سلبياً[٦٠].

وتؤدي منصات التواصل الاجتماعي دوراً مهماً جداً في الفضاء العام، حين تعمل على تقليل الاحتقان الهوياتي وتقريب المسافة وسد الفجوات عبر التواصل المستمر في نفس الوقت الذي يمكن أن تؤدي دوراً عكس ذلك، لاسيما أن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت أدوات أساسية في الحياة اليومية لكثير من الناس، فقد شهدت المنطقة العربية في السنوات القليلة الماضية استخدام منصات التواصل أداة لحشد الناس حول القضايا الاجتماعية والسياسية، وتعزيز صحافة المواطن والمشاركة المدنية، وأضحت منتدى للمناقشة والتفاعل بين الحكومات ومجتمعاتها ولتعزيز الابتكار والتعاون داخل الحكومة[٦١]، فمثلا شهد عام ٢٠١١ ارتفاعاً ملحوظاً في استخدام الفيسبوك في أوقات النزاع والاضطراب، إذ وفر مساحة أو منفذاً للنقاش والاتصال والاحتجاج[٦٢]

وأضحت وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي أدوات مهمة في الحكم والتنمية والدبلوماسية العالمية، إذ أدت دوراً حاسماً في تشكيل الرأي العام في كبرى الأحداث العالمية، فأثرت في الرأي العام العالمي سواء على الصعيد السياسي أم على مستويات السياسة العامة وهي تؤثر بتجاهين سلبي وايجابي [٦٣].

وينبغي للسلطات الحكومية في بغداد والموصل أن تتنبه الى هذه الاداة المهمة والتي يمكن من خلالها تحقيق الكثير من متطلبات التعايش والتسامح والتصالح والاندماج، لاسيما حين تسخر السلطات العامة جهودها لدعم برامج التعايش والتصالح والاندماج، إذ إن تركها بدون توجيه واشراف ومراقبة يمكن ان

٥٦ Ibid. p. 21.
٥٧ Ibid. p. 29.
٥٨ Catherine Barnes, op. cit. p. 31.
٥٩ Ibid. p. 20.
٦٠ Ibid. p. 21.
٦١ Facebook usage: factors and analysis, Arab social Media Report, Vol.1, No.1, 2011 Dubai school of government, P.1.
٦٢ Ibid. p. 17.
٦٣ Ibid. p. 7.

تكون مستقطباً سلبياً، لذا ينبغي أن تحرص الحكومة على جعلها مستقطباً ايجابياً، لاسيما وأن الثورة الرقمية وسعت آفاق إمكانية التنمية والحوكمة ورسم السياسات التي ربطت ودمجت فيها التكنولوجيا بين العوالم الرقمية والفيزيائية والبيولوجية، ربطاً يولد ويستهلك البيانات التي تغير طرق تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات والقيام بالعمليات اليومية مما يمهد لتحولات كبيرة واعدة في أساليب الحكم ورسم السياسات والتفاعل بين الحكومة والأفراد[٦٤].

ومما تقدم يتبين حجم الأدوات التي ينبغي للنظام السياسي والمجتمع عبر مؤسسات المجتمع المدني أن يستثمرها في مرحلة إعادة التأهيل وانعاش الاندماج الهوياتي لإقامة سلام مستدام، لاسيما إذا علمنا أنه لغاية حزيران ٢٠١٧ هناك ١٤،٠٠٠،٠٠٠ مستخدم للفيس بوك في العراق بنسبة ٣٦،٢٪ من مجموع سكان العراق البالغ ٣٨،٦٥٤،٢٨٧[٦٥] ، ومن ثم يمكن استثمار هذه المنصات عبر توجيه المجتمع نحو دعم برامج التوحيد والاندماج ورفض العنف ومقاومة الإرهاب، وقد أدت هذه المنصات دوراً حيوياً في توحيد المجتمع في دعم القوات الأمنية وعمليات تحرير المدن العراقية من دنس الإرهاب الداعشي، وهي نفس المنصات التي استغلها داعش في توجيه خطاب الكراهية بين فئات المجتمع العراقي، لذا فإن استثمار هذه المنصات بشكل ايجابي يسهم بشكل كبير في ابراز الهوية الوطنية العراقية واسهم في حسم المعركة الاجتماعية ضد الإرهاب الداعشي.

الخاتمة

على الرغم من أن ثلاثية الأمن والدفاع والاقتصاد(قدرة الدولة على فرض سلطتها على جميع أراضيها، وقدرتها على حماية مواطنيها داخل حدودها، وقدرتها على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي لمجموع شعبها) هي مسؤولية الدولة والنظام السياسي، إلا أن السياسات والممارسات الحكومية اللامسؤولة، وضعت الموصل وأهلها وتحديداً من بقي فيها ولم يغادرها بعد احتلال داعش لها، موضع الاتهام والشك وجعلتهم مسؤولين مسؤولية تضامنية عن ارهاب داعش، وتناست السلطات الحكومية سياساتها وقراراتها التي أدت إلى انسحاب حوالي(٦٠٠٠٠) ستون الف عنصر امني من المدينة ليلة دخول (٤٠٠) اربعمائة داعشي إليها (علماً أن السلطات الامنية كانت قد فرضت حظراً شاملاً للتجوال لأربعة ايام خلت قبل دخول داعش، ثم صحت المدينة في يومها الخامس لترى نفسها اسيرة بيد داعش)، ومن ثم تركت السلطات الحكومية المدينة لاجتياح داعش ، ولو لم تكن السياسات الحكومية مسؤولة عن احتلال الموصل لتجرأت لجنة التحقيق في سقوط الموصل وأعلنت نتائج تحقيقاتها رغم مضي ما يقارب ثلاث سنوات على انتهاء تلك التحقيقات.

ومن ناحية أخرى فإن المسؤولية وإن كان المجتمع يتحمل جزءاً منها، إلا أن الجزء الاكبر منها يقع بالدرجة الأساس على السلطات الحكومية ومؤسساتها الرسمية، إذ إن عجز النظام السياسي في العراق منذ ٢٠٠٣ ولحد الان من بث ثقافة سياسية توحيدية جامعة، أدى إلى أن تكون التنشئة الاجتماعية متقاطعة معها، لاسيما بعد إذكاء البعد السياسي في الثقافة الهوياتية الفرعية، فضلا عن أن الثقافة السياسية للنظام فشلت في توجيه وتوحيد الخطاب الرسمي الديني بما يوائم خطاب الهوية الوطنية الجامعة، كما أن

٦٤ Social media and the internet of things : towards data-driven policymaking in the Arab world : potential، limits and concerns، Arab Social Media Report (ASMR)، Melammed bin Rashid school of government the edition 2017 ، p.8

٦٥ International webmasters association, internet world stats, Asia Marketing Research, Internet Usage, Population Statistics and Facebook Subscribers, www.internet world stats/asia.htm#iq(تاريخ الزيارة ١٤،٢،٢٠١٨)

المؤسسة الرسمية الدينية فشلت هي الاخرى في توحيد مخرجات خطابها الديني المجتمعي، فضلا عن تكريسها لنمط الخطاب الديني التقليدي الذي يكرس ثقافة الخضوع لمن يدعي شرعية تأويل وتفسير النص الديني، مما جعل المؤسسة الدينية الرسمية رهينة لنمط التدين الشعبي التقليدي الذي يجعل المريد بين يدي الشيخ كالميت بين يدي المغسل، ومن ثم سهل عملية الإخضاع، حين فسر كل خروج على طاعة الشيخ خروج على الشرع، وهو ما قاد الى الغلو والتطرف الديني ومن ثم لّي الدين واستخدام النص الديني لتبرير العنف والارهاب، لذا فإن النظام السياسي بسلطاته العامة أمام مهمة جسيمة تتطلب تسخير كل امكانياته لبناء وتوجيه خطاب الثقافة السياسية بما يحقق وحدة المجتمع ووحدة هويته الوطنية، وبما يحقق توجيه التنشئة الاجتماعية للمجتمع طبقاً للأهداف التي تنشدها الثقافة السياسية للنظام السياسي.

من جهة أخرى ينبغي للحكومة أن تتنبه للسياسات الخاطئة التي ينتهجها الجهاز الاداري للسلطة وإفرازاتها التي لا تعمق من شرخ الهوية الوطنية فحسب، بل تئد كل قيم المواطنة وكل مشاريع المصالحة والتسامح، فينبغي أن تتوقف عن اصدار القرارات والتعليمات التي تعامل أهل المدينة كمتهمين مشكوك في امرهم ووطنيتهم، كما ينبغي للسلطات الحكومية أن تتحمل نتائج اخطائها لا ان تحمل المجتمع نتائج تلك الاخطاء، فالسياسات التمييزية ضد مواطني المدينة (على سبيل المثال لا الحصر منعهم من دخول العاصمة إلا بشروط محددة، عدم صرف رواتبهم المدخرة لأكثر من ثلاث سنوات، عدم مساواتهم مع اقرانهم من الموظفين العراقيين بإيقاف العلاوات والترفيعات والترقيات، عدم المساواة في نتائج القبول المركزي في الجامعات على اساس الحدود الدنيا لمعدلات القبول بين طلاب داخل الموصل وبين اقرانهم من طلبة نازحي الموصل وطلبة عموم العراق ...الخ) لن تؤدي الى الوحدة المجتمعية ولن تؤدي الى بناء هوية وطنية جامعة، بل هي سياسات تزيد وتعمق شرخ الهوية الوطنية وتفكك اللحمة المجتمعية وتمزق الوحدة الوطنية وهو ما كان يسعى اليه داعش، لذا ينبغي للسلطات الحكومية أن تتنبه لذلك وتعمل على تعزيز كل ما يقوي اللحمة المجتمعية والوحدة الوطنية ويرسخ الهوية الوطنية الجامعة لكل العراقيين.

قائمة المصادر والمراجع

أبي زكريا الأزدي، تاريخ الموصل، تحقيق: علي حبيبة، (القاهرة، لجنة احياء التراث الإسلامي، ١٩٦٧).

الأب سهيل قاشا، الموصل في القرن التاسع عشر: دراسة سياسية ١٨٣٤-١٩٠٩، ط(١)،(بيروت، التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١٠).

القس سليمان صائغ، تاريخ الموصل، ج١، (مصر، المطبعة السلفية، ١٩٢٣).

رشيد الخيون، الأديان والمذاهب المعاصرة بالعراق ماضيها وحاضرها، ج٣، (ط)١ ،(دبي، مركز المسبار للبحوث والدراسات، ٢٠١٦).

صموئيل هنتنكتون، من نحن: التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة: حسام الدين خضور،(ط)١، (دار الرأي للنشر، دمشق، ٢٠٠٥).

عبد الاله بلقزيز، نقد الخطاب القومي، (ط)١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول: التنمية السياسية وبناء الأمة، (ط)٢ ،(القاهرة ،جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).

محمد عابد الجابري، الهوية-العولمة-المصالح القومية، سلسلة أوراق عربية، (ط)١،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

ياسين بن خير الله الخطيب، منية الأدباء في تاريخ الموصل الحدباء، تحقيق سعيد الديوه جي،(الموصل، مطبعة الهدف، ١٩٥٥).

English sources

Bhikkhu Parekh, Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory, (2nd ed.), (New York, Palgrave Macmillan, 2006).

Brandon Hamper and Grainne Kelly, Reconciliation A working definition Democratic Dialogue, September 2004, www.democraticdialogue.org14،2،2018 (تاريخ الزيارة

Catherine Barnes, Weaving the Web: Civil Society Roles in Working with Conflict and Building Peace, in: Paul van Torgersen(Edited), People Building Peace II: Successful Stories of Civil Society, European Centre for Conflict Prevention, June 2005

David Bloomfield, Teresa Barnes and Luc Heyse (Editors), Reconciliation After Violent Conflict, International Institute for Democracy and Electoral Assistance 2003.

Facebook usage: factors and analysis, Arab social Media Report, Vol.1, No.1, 2011 Dubai school of government.

Grainne Kelly & Brandon Hamper, Coherent, contested or confused?

Views on reconciliation in Northern Ireland, Paper presented at "Reconciliation: Rhetoric or Relevance? A roundtable discussion on concepts and practices of reconciliation", Belfast, 2004

International webmasters association, internet world stats, Asia Marketing Research, Internet Usage, Population Statistics and Facebook Subscribers, www.internet world stats/asia.htm#iq(14،2،2018 تاريخ الزيارة)

Kimberly A. Maynard, Social Reintegration in Post-conflict Societies, After the war is over, what comes next, Conference on Promoting Democracy, Human Rights, and Reintegration in Post-conflict Societies, 1997.

Myron Weiner, Political Integration and Political Development, in: Claude E. Welch ed.), Political Modernization: A reader in Comparative Political Change (2nded.) ,(California, Duxbury Press, 1971).

Naazneen H. Barma, Failed State, in: Mark Bevor(ed.), Encyclopedia of Governance, (London, sage Publications, 2007).

Roger Scruton, The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought (3rd ed.), (New York, Palgrave Macmillan, 2007).

Social media and the internet of things: towards data-driven policymaking in the arab world: potential، limits and concerns، Arab Social Media Reprt (ASMR)، Meltammed bin Rashid scool of goverment the edition 2017.

Structured Abstract

The history of the city of Mosul witnesses that it is a city of coexistence and integration. For more than fourteen centuries it has been inhabited by different races, religions and sects. However, there has been no civil strife or violence among its various components, which characterizes the city and its people in moderation, coexistence, partnership and integration. Which means that community peace is rooted in the cultural composition of the Mosul community.

However, the problem is that after the occupation of the city by Da'ish, the Mosuli and Iraqi communities were divided vertically and horizontally according to the division of the Mosuli community by Da'ish, both vertically and horizontally. This division was aggravated by some irresponsible governmental policies and procedures, which increased the division of national identity and the disintegration of community cohesion, a matter that was evident after the liberation of the city represented by the sharp identity division of the Mosuli community on the one hand, and the sharp societal division of a specific identity on the basis of displacement or stay in the city on the other hand.

This was interpreted in the discriminate administrative procedures by the federal and local governments towards those who remained in the city, and these procedures still exist to present day.

This requires diagnosing the imbalance and developing the necessary solutions for the resumption of coexistence and integration, especially since the establishment of coexistence and reconciliation and then integration into divided societies and post-war societies cannot be achieved if there is no valuable peace in the cultural composition of society. The sustainability of peace requires a pre-culturally valuable psychological preparation to renounce and resist hatred, extremism and violence, and re-engineering the societal memory in order to dedicate the status of peace, especially since the value-based peace rooted in the culture of society means that hatred, extremism and violence are an external accidental emergency for society.

Authorities have to take their role in re-engineering the societal memory and overcome the effects of the past and heal the wounds to resume the state of coexistence and integration. This requires comprehensive and complete rehabilitation programs vertically and horizontally, addressing this problem is a common task between society and government and the biggest burden falls on the government (the ascending and descending patterns).

The task of society is limited to:

1. Prepare for understanding, tolerance and reconciliation between the components of society from the bottom up (the ascending pattern) for reintegration.

2. Restore confidence and its sustainability, to recognize identity groups in their mistakes and to apologize for those mistakes and to bring to justice all those who contributed to the violation of human rights and identity rights, which presupposes the sincerity of intentions and the unconditional readiness to take responsibility and accountability.

As for the task of the government:

Leaving the whole thing on the government (the descending pattern) is incorrect, it is illusory to believe that tolerance, coexistence and reconciliation imposed from the summit will automatically generate individual steps towards reconciliation, since trust cannot be imposed by decrees and laws. Legal forgetfulness is unacceptable to those harmed Thus, the government should take into account the following:

1. Re-engineering of the societal memory: (Accountability, Judgment, Justice and Reparation), "the stage of pain and trauma cannot be overcome unless the affected people feel that their suffering is taken into account and unless they are compensated and ensure their humanitarian, economic and social security, otherwise, they are not prepared to reconcile or forget the past."

2. Take into account the time factor: in order to ensure that fragile peace does not collapse and to ensure sustainable coexistence, public authorities should take into account the time

and timing factor in matters of compensation, reconciliation and justice. Here we find a clear failure on the part of the government in the issues of its obligations towards society. The simplest example is not paying the preserved payments for the employees of Mosul who remained in the city.

3. Education:

• Reconsidering education curricula in societies emerging from violence as well as in divided societies. Education based on ethnic or religious grounds helps to perpetuate highly divergent views and hinders the development of meaningful relations across ethnic and religious divisions.

• Learning to live together is one of the most important duties of education on the values of citizenship. The curricula of education run by the Iraqi public authorities are supposed to contain basic elements of learning about coexistence such as justice, tolerance and peace. Education for citizenship should be an essential part of the (unified) government education system and the (private) non-governmental one.

• Reconciled Education: Coexistence requires a tolerant and harmonious memory. Here comes the role of the public authorities in the development of reconciled undivided educational curricula that build trust, restore personal morals, or rebuild values.

4. Civil society institutions:

The existence of diverse civil society and free individual is one of the important bases in promoting the ability of societies in managing conflict in a peaceful way. Comprehensive and diverse membership of civil society institutions and organizations promotes or creates free social capital by integrating society with strong and dense networks and links that contribute to reducing the potential for passive polarization of identity groups

5. Social networking platforms:

Social networking platforms play a very important role in public space, while minimizing identity congestion, bringing distance

and bridging gaps through continuous communication and at the same time they can play an opposite role. These platforms can be invested by directing society towards consolidation and integration programs and rejecting violence and resisting terrorism.

However, the facts of the Iraqi reality and government policies adopted more than ten months after the announcement of the liberation of the city of Mosul indicate that the Iraqi government is not serious or at least not taking into account the above items, as a result of the political conflict between the political forces which has been and continue to cause the disintegration of the interrelationships between identities and the rule of the atmosphere of mistrust and suspicion between the different components and identities.